## ضرائب ام تطفيش؟

حفل الاسبوع المنصرم بالعديد من الاحداث التي مست آلاف التجار في القدس العربية . فقد شهدت المدينة العقدية هجمة ضريبية قاسية في مداها كل الحملات السابقة .

شكاوى التجار "المقادسة" كثيرة وبعاناتهم اكبر . فكثوفات الضرائب التي يتوجب عليهم ان يدفعوها يمين ان قيمة الضرائب بلغت من العلو حدا تساوت معه مع راس مال العديد من التجار .

لقد سبق وان اعلنت المصادر الصهيونية الاسرائيلية ان هذه السنة هي "سنة زيادة نجاعة تحصيل الضرائب من العرب" ولذلك فان حملات رجال الضرائب على التجار والمواطنين العرب امر متوقع .

ولكن الاكتفاء بهذا القول بالنسبة للقدس العربية يبقى امرا ناقصا اذ ان القدس العربية تحتل مكانة خاصة جدا في نظر المسؤولين الاسرائيليين فبعد الاعلان ومن جانب واحد عن "توحيد" القدس وضم القدس العربية لاسرائيل عمدت اسرائيل الى عمل كل ما يمكن من اجل تكريس هذا القرار .

ويبدو ان هذا لا يتم الا بتخفيف عدد السكان العرب في القدس وهكذا انيطت برجال الضرائب مهمة المساهمة في تحقيق هذا الهدف عن طريق فرض الضرائب الباهظة ووضع العقوبات الاقتصادية امام التجار العرب ليضطروا الى اغلاق محلاتهم .

ومما يعزز هذا الاعتقاد واقع قيام مصلحة الضرائب بعقد صفقات مع بعض التجار يتم بموجبها اعفاء هؤلاء التجار من الضرائب المفروضة عليهم مقابل نقل محلاتهم التجارية الى ضواحي القدس كالعيزرية او ابو ديس او اي مدينة اخرى في البلاد .

بقي ان نقول ان التجار في القدس العربية قد بدأوا في التحرك لمواجهة هذه الهجمة الضريبية وللحفاظ على وجودهم وبنائهم . ولا شك ان تنشيط الغرفة التجارية في القدس وتعاون التجار مع بعضهم البعض وتضامنهم سيساهم في التخفيف من معاناة التجار العرب وفي المحافظة على وجودهم ومراكز عملهم .

لقد علمتنا التجربة ان العمل النقابي هو افضل الطرق للدفاع عن الحقوق وبقينا ان تجار القدس العربية لن يشذوا عن هذه القاعدة .

## زيادة الأسعار في عام ١٩٧٩

بلغت الزيادة في اسعار المواد الاساسية خلال عام ١٩٧٩ كما يلي :

| اسم المادة | الارتفاع بالنسبة المئوية |
|---|---|
| الحليب | ٣٦٣ |
| الزيوت | ٣١٥ |
| الكهرباء | ١٧٧ |
| المعلبات | ١٥٩ |
| السكاكر | ١٦٦ |
| الخضروات | ٢٧٠ |
| الفواكه | ١٦٤ |
| الملابس | ٦١ |

# الرشوة والنفعية .. عنوان الحياة الاقتصادية في الأردن

لا يكاد يمر يوم واحد دون ان تتحفنا النظم الاردني وغيره من اجهزة الاعلام الاردنية بالمواعظ والدعايات حول التطور الاقتصادي العاصف الذي يشهده الاردن والتاكيد على ان الاردن في طريقه ليصبح سويسرا الشرق وخاصة بعد الحرب الاهلية في لبنان وتستهدف وسائل الاعلام الاردنية من وراء هذه الحملة فما تستهدف التاثير على المواطنين في المناطق المحتلة وايهامهم بان المن والسلوى يملأن السهوب والوديان وعم الخيال في الضفة الشرقية وما على مواطنينا الا ان يحرموا امرهم ويقرروا العودة الى الضفة عبر الجريح ففي ذلك بلسم لكل الامراض التي يعانون منها .

لسنا هنا بصدد مناقشة البواعث التي تحرك وسائل الاعلام الاردنية هذه فمن الواضح انها سياسية . ولكن لا بد من الاشارة الى بعض الامور التي تمر الحياة الاقتصادية في الاردن وبعض استشراء الرشوة والفساد حتى اصبحا القوت اليومي للمسؤولين عن الاقتصاد الاردني .

والاساس الموضوعي لاستشار الرشوة في الاردن يكمن في الدور الذي يلعبه القطاع العام وموازنة الدولة في حياة البلاد الاقتصادية

فالقطاع العام اصبح مساهما نشطا في العديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات كما ان موازنة الدولة تقوم هي الاخرى بدور مهم في القطاع اقتصادي . وقد اعطى هذا الواقع قوة اقتصادية للعائلات على القطاع العام والموازنة من كبار المسؤولين وكبار الموظفين .

بسبب من تحكم واشراف هؤلاء على مناحي الصرف والانفاق وقدرتهم على احالة مختلف العطاءات بالشكل الذي يريدون فان كسب ودهم ورضاهم ومواقفهم على العطاءات يمكن ان يتم بواسطة عمولة معينة .

وقد اسفر هذا الامر سرعة بين المسؤولين وكبار الموظفين الذين يضخم حساباتهم في البنوك . وتظهر بطرة سريعة الى احياء عمان الفخمة التي يسابر فيها الفلاح والعصور ان معظم هذه الفلاح تعود الى مسؤولين في الدولة وموظفين كبار وكبار الضباط وحتى ان رواتب هؤلاء الموظفين لا يمكن ان يمكنهم من اقتناء مثل هذه الفلاح والعيش بذلك المستوى من المعيشة الذي يسابرون به فان المصدر الوحيد لهذه "النعمة" هو الرشوة .

وقد اصبح هذا الامر واضحا ومعروفا لدى المواطنين في الاردن بحيث لم يعودوا يصرون على هذا الوضع واحدث الهمسات والشكاوى من المسؤولين سواء بحثت لم يعد بالامكان تجاهلها .

وبعد اسابيع موتوه وصلت من العاصمة الاردنية مؤخرا ان تذمر المواطنين واستكارهم لاعمال "اللطش" والاثراء على حساب المواطنين هو الذي كان وراء قرار الحكومة الاردنية الجديدة بتشكيل مكتب للشكاوى .

الا ان تشكيل هذا المكتب لن يغير من الوضع شيئا . واعضاء الحكومة الجديدة هم اما وزراء سابقون او من كبار موظفي الدولة وهم ممن استفادوا من الاوضاع التي اشرنا اليها . ولذلك فمن غير المنطقي ان يحقق مكتب الشكاوى شيئا اللهم الا اذا طالب بده بعض صغار الموظفين وعاقبهم من اجل تحويل نقمة المواطنين الى العنوان الخاطئ .

# هل يواجه العالم حقًا أزمة طاقة ... ؟

بعد مؤتمر وزراء النفط لدول الاوبك الذي انعقد في الشهر الماضي في كاراكاس ، عاصمة فنزويلا ، ارتفعت عقيرة الصحافة البرجوازية منذرة العالم بخطر ما اسمته ازمة الطاقة .

وحيث ان محاولات وسائل الاعلام الغربية لاخافة بني البشر من ازمة اكيدة ستصيب الطاقة وبالتالي الحضارة البشرية لا تزال على اشدها ، فمن الضروري القاء بعض الاضواء على هذه القضية .

هل يقع عالمنا المعاصر على حافة ازمة طاقة قد تودي بمستقبل التطور البشري ؟

تفيد الاحصائيات الموثوقة ونتائج الابحاث التي قام بها الاكاديميون السوفياتي مليتسكوف ان جميع مصادر الطاقة الموجودة على الكرة الارضية تبلغ ١٢٫٥ ترليون طن من الوقود القاسي (الترليون = مليون مليون) . ومن الممكن استخراج ما يتراوح بين ٣٫٥ – ٧٫٥ ترليون طن وقود قاسي بالوسائل العلمية المعروفة حتى الان بحيث يستحيل لهذا التخوف الاقتصادية والتطور البشري .

ومن اجل توضيح الصورة في ذهن القارئ نشير الى ان كمية الوقود التي استخدمتها البشرية طوال تاريخها وحتى اليوم لم تزد عن ٨٥ مليار طن وقود قاسي وبكلمات اخرى فان البشرية لم تستهلك في كل تاريخها سوى ٠٫٠٠٦٨ من احتياطات الوقود المتاحة بحيث تصرفها ومن ناحية اخرى فان الاحصائيات المتعلقة باحتياطات الوقود الموجودة لا تشمل الطاقة النووية والطاقة الشمسية اللتين يمكن ان تشكلا مصدرا لانهائيا للطاقة وذلك باستعمال التكنولوجيا الحديثة ومنجزات العلم المتقدم .

من هنا نتبين ان الزعيق حول "ازمة الطاقة" الذي تتحفنا به الدول الامبريالية واجهزة اعلامها لا يتفق والواقع . واذا كان الامر كذلك فما هو الداعي لكل هذه الضجة وما الذي يبررها ؟

ان الوقائع تشير الى وجود عدم تناسب في استخدام مصادر الطاقة . والملاحظ ان نسبة استخراج النفط تفوق كثيرا نسبة النفط في مزان الطاقة ، فكمية النفط المستخرجة سنويا تبلغ ٣ مليارات طن في حين تبلغ احتياطاته الاكيدة حوالي ٢٥٠ – ٣٠٠ مليار طن اي ان ١ر١ بالمئة من احتياطات النفط يتم سحبه كل عام .

اما الفحم الذي تبلغ احتياطاته المؤكدة ١١٦٩ مليار طن (المحتملة ١٥ ترليون طن) فان مجموع ما يستخرج منه سنويا لا يتجاوز ٢٫٥ مليار طن او ٠٫٢١ بالمئة من الاحتياطات المؤكدة .

والسبب الرئيسي الذي كان يدفع الدول الاستعمارية واحتكارات النفط العالمية الى التسابق على استخراج النفط واهمال مصادر الطاقة الاخرى يعود الى قلة تكلفته ورخصه الشديد في الدول النامية . ولذا كانت الاحتكارات النفطية تحقق إرباحا خيالية من سيطرتها على اعمال التنقيب والاستخراج في بلدان العالم الثالث .

ولكن الدول النامية لم تستطع السكوت على هذا الوضع مما حدا بها الى اتخاذ اجراءات اقتصادية معينة من اجل استعادة مصادر ثروتها النفطية فقامت بتاميم شركات النفط الاجنبية العاملة في اراضيها وجمعت نفسها في منظمة الاوبك التي اخذت تمارس تاثيرا كبيرا على سعر النفط ورفعته بحيث يتفق ومصالحها الوطنية .

ان الدول الامبريالية لم تكن تتحدث عن ازمة في الطاقة في السابق عندما كانت تسيطر على منابع البترول اما الان فقد اختلفت لهجتها . وهي تحاول بذلك ان تستعدي شعوب العالم على الدول النامية وتحملها مسؤولية ارتفاع اسعار البترول وذلك من اجل ان تحجب الحقيقة عن اعين الشعوب ، حقيقة الارباح الخيالية التي تجنيها الاحتكارات النفطية الغربية من بلدان العالم الثالث .

# لاوس على طريق التقدم

احتفلت جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية مؤخرا بمرور اربع سنوات على انتصار الثورة الشعبية في لاوس واستلام القوى التقدمية والثورية هناك زمام السلطة .

ومنذ اليوم الاول لانتصار الثورة اعلنت السلطة الثورية الجديدة عن عزمها الراسخ على بناء المجتمع الاشتراكي في لاوس وبدات السلطة التقدمية في اتخاذ الاجراءات الاقتصادية من اجل تحقيق هذا الهدف .

خلال السنوات الاربع المنصرمة حققت جمهورية لاوس تقدما اقتصاديا كبيرا من اجل السير بـ "مملكة المليون فيل والمظلة البيضاء" السابقة على طريق وضع اسس النظام الاشتراكي .

وقد بدأ بناء الحياة الجديدة في لاوس في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، فنتائج الحكم الاقطاعي والاستعمار وحوالي ٣٠ سنة من الحرب قد تركت بصماتها على كل نواحي الحياة . كانت الاستثمارات الفلاحية الصغيرة ذات الطابع البدائي هي السائدة في الاقتصاد وحتى هذه الاستثمارات كانت مدمرة بسبب القصف الجوي الامبركي الذي انزل اكثر من ٣ ملايين طن من المتفجرات على الارض اللاوسية بمعدل طن واحد لكل مواطن لاوسي .

نتيجة القصف الامبركي اضطر اكثر من ٧٥٠ الف مواطن الى النزوح عن مواطنهم وظل حوالي ٤٠ بالمئة من الارض الزراعية بورا . كما تدمرت الحرف المحلية بسبب منافسة البضائع الاجنبية .

وبحكم كون لاوس بلدا زراعيا فان المجهود الرئيسي الذي بذلته الصناعة . وبحرى تطويرها على الاسس الاشتراكية عن طريق توسيع القطاع العام الذي يضم الان ٥٠٠ مؤسسة . واعيد تشكيل المؤسسات الخاصة بحيث دخلت الدولة شريكة فيها ، ولا يزال القطاع الخاص يعمل ملقا الطلسات والمواد الخام والقروض من الدولة .

وتكتسب اهمية اقتصادية كبرى عملية بناء او تصليح الطرق الرئيسية التي بلغ طولها ٢٩٠٠ كيلو مترا واقامة ٣ جسور كبيرة ومد انبوب للنفط من ثنتام الى لاوس بناء مطارات جديدة .

كذلك فقد تحسنت ظروف السكان المعيشة بناء الاف الامتار المربعة من المساكن وتحسين التجارة بالمفرق . وتقوم الحكومة بشراء المنتوجات الزراعية والمنتجات الحرفية من الفلاحين وتبيعها الى السكان بواسطة الدكاكين الحكومية والتعاونية .

لقد تم تحقيق التقدم في اعادة بناء البلاد اقتصاديا وتطويرها بفضل تخصيص الدولة حوالي ٤٠ بالمئة من ميزانيتها لهذا الغرض . ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان الاقتصاد يتطور وفق خطة موحدة . وقد شارفت السنة الثانية من الخطة الثلاثية (٧٨ – ٨٠) على الانتهاء كما يجري العمل على وضع خطة خمسية جديدة (٨١ – ٨٥) .

ان السنوات الاربع من عمر الثورة اللاوسية هي فترة قصيرة ولكنها حافلة بالانجازات الاقتصادية والاجتماعية . وقد امكن تحقيق ذلك بفضل اخلاص قادة لاوس لقضية الاشتراكية وبفضل الدعم والتاييد اللذين تحضهما اياهم الجماهير الكادحة في لاوس

وكانت تجربة التعاون الزراعي التي جرت في المناطق المحررة قبل انتصار الثورة بنبوعا وملهما بتطور التعاون في لاوس . فبعد انتصار الثورة مباشرة تكونت مجموعات فلاحية من اجل زراعة الارض بشكل مشترك . وفي حزيران ٧٨ اقر حزب الشعب الثوري اللاوسي الانتقال الى مرحلة اعلى في التعاون الا وهي تشكيل الجمعيات التعاونية وقامت الاجهزة الحكومية بتزويد هذه الجمعيات بالقروض والالات والبذور والادوات والاسمدة . ويوجد في لاوس الان ٢٠٠٠ مزرعة تعاونية تضم في عضويتها حوالي ثلث فلاحي لاوس .

وبموازاة عملية التجميع التعاوني استصلحت اراض جديدة بلغت مساحتها ٤٨٠ الف دونم وتم توسيع نظام الري بحيث تضاعفت مساحة الارض المروية وبلغت ٨٢٠ الف دونم . واقيمت مزارع الدولة لزراعة الحبوب وتربية المواشي على الاراضي المصادرة والمؤممة والاراضي البكر .

وقد ادت كل هذه الاجراءات الى انجازات كبيرة ، ورغم القحط والفيضانات التي ضربت لاوس خلال السنوات القليلة الماضية ارتفع الانتاج الزراعي بشكل ملحوظ . فقد ازداد محصول الرز ، مثلا ، من ٧٠٠ الف طن عام ٧٧ الى ٨٧٠ الفا عام ٧٨ وتشير الدلائل غير النهائية ان محصول عام ٧٩ سيصل الى مليون طن . وازداد بشكل محصول الذرة والفواكه والخضروات والبطاطا الحلوة وكذلك الماشية . ولن يكون الوقت بعيدا حين تؤمن الزراعة كل احتياجات السكان من المواد الغذائية وهذا امر كان حلما بعيد المنال قبل سنوات قليلة خلت .

وحدثت تغيرات جذرية في